الوزير الرحمون: سورية لن تركع وستبقى تدافع عن قضاياها وحقوقها مستمدة بذلك قوتها من إرادة الشعب وقيادته

برعاية الرئيس الأسد.. قوى الأمن الداخلي تحتفي بعيدها السابع والسبعين

الوطن

برعاية الرئيس بشار الأسد أحيت وزارة الداخلية أمس الذكرى السابعة والسبعين لعيد قوى الأمن الداخلي تخليداً لذكرى استشهاد حامية البرلمان من الشرطة والدرك على يد الاستعمار الفرنسي في التاسع والعشرين من أيار عام ١٩٤٥.

وألقى وزير الداخلية اللواء محمد الرحمون كلمة خلال الاحتفال الذي أقيم على مدرج مبنى وزارة الداخلية نقل فيها تهنئة ومحبة وتقدير الرئيس الأسد بهذا اليوم المجيد لقوى الأمن الداخلي الأمينة على أمن الوطن والمواطن والحريصة على إرساء مناخ الأمان والاستقرار والاطمئنان في كل رقعة من أرض سورية المباركة.

واستعرض اللواء الرحمون الملحمة البطولية لقوى الأمن الداخلي وحماة البرلمان من رجال الشرطة والدرك آنذاك الذين استشهدوا دفاعاً عن البرلمان ضد المستعمر الفرنسي.

وقال «إن التاريخ يعيد نفسه بالمضامين وإن اختلفت الصيغة والأحداث فالسوريون يدركون أن ما تعرضوا له من إرهاب وقتل وتدمير وحصار اقتصادي جائر هو استمرار للأطماع الاستعمارية الرامية إلى تمزيق وطنهم» مؤكداً أن سورية لن تركع وستبقى تدافع عن قضاياها وحقوقها مستمدة بذلك قوتها من إرادة الشعب وقيادته.

وأشار وزير الداخلية إلى أن أبناء قوى الأمن الداخلي اليوم الأوفياء لمسيرة أجدادهم كانوا على مدى سنوات الحرب جنباً إلى جنب مع رجال الجيش العربي السوري يذلون قصارى جهدهم في الحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

من جانبه مدير إدارة التوجيه المعنوي في الوزارة اللواء محمد الفاعوري قال: إن يوم قوى الأمن الداخلي كان يوما فارقاً في تاريخ السوريين لما يتضمنه من معان ودلالات ملؤها الشموخ والعزة والكرامة التي تجسدت في تلك الوقفة المشرفة للحامية.

وتخلل الاحتفال تكريم عدد من أحفاد شهداء التاسع والعشرين من أيار وأسر شهداء الواجب والوطن وعدد من جرحى قوى الأمن الداخلي وضباط الشرطة المتقاعدين.

حضر الاحتفال وزراء الاتصالات والتقانة إياد الخطيب والدولة لشؤون مجلس الشعب عبد الله عبد اللـه والدولة لتنمية المنطقة الجنوبية ديالا برکات ومحافظا دمشق عادل العلبي وريف دمشق معتز أبو النصر جمران وعدد من أعضاء مجلس الشعب.

وبهذه المناسبة زار الوزير الرحمون وضباط قوى الأمن الداخلي ضريح الشهداء في مقبرة الدحداح بدمشق وقاعة الشهداء في مجلس الشعب وقرؤوا الفاتحة على أرواح شهداء التاسع والعشرين من أيار ووضعوا إكليلاً من الورد على الضريح.

وفي مجلس الشعب أكد عدد من أعضاء مجلس الشعب أهمية هذه المناسبة حيث لفت اللواء المتقاعد عيطان عيطان إلى أن ما أخفق به أعداء سورية في الماضي فشلوا في تحقيقه مرة أخرى خلال سنوات الحرب وهذا دليل على بسالة وتمسك الشعب السوري بوطنيته وأرضه.

بدورها بشرى زريقة أشارت إلى أن إحياء هذه الذكرى هو حافز لاستكمال مسيرة رجال الحامية وتأكيد على استقلال السوريين ورفضهم لأي تدخل خارجي في حين لفتت اللواء المتقاعدة الدكتورة باسمة الشاطر إلى أن التاريخ يعيد نفسه حيث إن تصدي الجيش العربي السوري للإرهاب طوال سنوات الحرب على سورية دليل على أن دماء شهداء الحامية منارة سار على هديها السوريون جيلاً بعد جيل.

ماذا يحدث في سوق السكن الجامعي بحلب؟

حالات تسمم غذائي لطلاب.. ورئيس الجامعة لـ«الوطن»: أغلقنا ٥ محال احترازياً و«التموين» سحبت عينات

بسبب ضعف الأداء إنهاء تكليف مدير المدينة الجامعية

٩٠ ألف طالب إلى الامتحانات ٢٦ حزيران والكليات أصدرت برامجها

فادي بك الشريف

علمت «الوطن» بوقوع حالات تسمم لعدد من الطلاب في السكن الجامعي بحلب بعد تناولهم وجبات غذائية من محال في سوق المدينة الجامعية، ليصار إلى نقلهم إلى مشفيي حلب الجامعي والـرازي في المحافظة، واتخاذ الإجراءات اللازمة من رئاسة جامعة حلب.

هذا وتواصلت «الوطن» مع رئيس جامعة حلب الدكتور ماهر كرمان، ليؤكد حقيقة الواقعة، مبيناً نقل حوالي ١٠ طلاب إلى المشفيين قدمت لهم الإسعافات الأولية اللازمة وتم تخريجهم بشكل نظامي.

وكشف كرمان عن إصدار مذكرة بإغلاق ٥ محال أطعمة لـ٣ أيام في سوق السكن الجامعي وذلك بشكل احترازي مؤقت، إضافة إلى التواصل على الفور مع التجارة الداخلية وحماية المستهلك لسحب عينات من الأطعمة، على أن تصدر نتيجة التحاليل وبناء عليه يتخذ القرار اللازم من رئاسة الجامعة، مضيفاً: قد يصل الأمر إلى فسخ عقد المستثمر، لكن أي إجراء مرتبط بنتيجة التحليل.

وحول شكاوى وردت لـ«الوطن» عن ارتفاع أجور المواد والأطعمة المباعة داخل السوق وفروقات الأسعار ومناشاتهم بالتدخل وتحسين الواقع الخدمي، بين رئيس الجامعة أنه تم خلال الفترة الماضية تنظيم عشرات الضبوط إضافة إلى الغرامات بحق أي محال تخالف التعرفة والشروط الموضوعة، ضمن غرامات تفرض على مخالفة الأسعار، مضيفاً: موضوع الغذاء «خط أحمر» لا تهاون معه على الإطلاق.

وقال: هناك مخالفات تفرضها مديرية التجارة الداخلية، بالإضافة إلى إجراءات تتخذها رئاسة الجامعة تبدأ من التنبيه وقد تصل إلى فسخ العقد حسب نوع المخالفة ووضع كل مستثمر، علماً أن هناك غرامات تتراوح بين الـ٢٠٠ ألف والـ ٤٠٠ ألف ليرة لمخالفات أسعار ومواصفات.

وفيما يخص واقع الخدمات بالسكن من كهرباء وتأمين مادة الغاز، لفت إلى أن واقع الكهرباء خاص بالمحافظة وواقع التقنين، لافتاً إلى أن الغاز يؤمن عن طريق مستثمر يحصل على المادة من «سادكوب» وهناك تأخر بهذا الموضوع، لافتاً إلى أن تأمين المياه الساخنة منسق بشكل مستمر، مع تأمين التدفئة خلال الفترة الماضية، ومتابعة واقع السكن والخدمات وإجراء أعمال الصيانة لوحدتين سكنيتين بعد انتهاء الامتحانات الجامعية.

وأكد رئيس جامعة حلب أن عدد الوحدات السكنية في المدينة الجامعية بحلب يصل إلى ٢٠ وحدة، ويصل عدد الطلاب القاطنين إلى نحو ١٨ ألف طالب وطالبة، وعدد الطلاب في كل غرفة يتراوح بين ٤ طلاب للغرفة العادية و٦ طلاب كحد أقصى للغرف الكبيرة.

وكشف كرمان عن صدور قرار بإنهاء تكليف مدير إدارة المدينة بحلب على خلفية ضعف الأداء، من دون ملاحظة أي تطور بواقع المدينة، الأمر الذي أدى لصدور القرار، دون أن يرتبط قرار إنهاء التكليف بحادثة التسمم، وإنما بإجراء تقييم مستمر لواقع العمل، على إثره تم صدور القرار.

وفيما يخص واقع الامتحانات الجامعية، بين رئيس الجامعة إلى نحو ٩٠ ألف طالب وطالبة يتقدمون إلى امتحانات الفصل الدراسي الثاني، مؤكداً أن جميع الكليات أصدرت برامج الامتحانات، وتم البدء بالامتحانات العملية، على أن تنطبق الامتحانات النظرية ٢٦ الشهر القادم لمختلف الكليات، مع تمديد فترة انتهاء الامتحانات وإزاحة البرنامج لمدة أسبوع لقدوم عطلة عيد الأضحى ضمن الامتحانات.

ولفت كرمان إلى وجود نقص بعدد أعضاء الهيئة التدريسية مثل بقية الجامعات، مبيناً أن الجامعة تضم ١٨٠٠ عضو هيئة تدريسية وفنية، إضافة إلى وجود الموظفين المكلفين بالمراقبة ومساعدين مخبريين، ليصل العدد الإجمالي المشرف على العملية الامتحانية إلى ٣ آلاف.

ليس على السوري في الخارج إلا أن يتواصل مع السفارة لمعرفة أنه مشمول بالمرسوم

مرجانة لـ«الوطن»: مرسوم العفو يشمل أكثر من ٩٥ بالمئة من السوريين المعارضين في الخارج

محمد منار حميجو

اعتبر رئيس لجنة الشؤون العربية والخارجية والمغتربين في مجلس الشعب بطرس مرجانة أن مرسوم العفو رقم ٧ الخاص بالعفو عن الجرائم الإرهابية عدا التي أفضت إلى وفاة إنسان يشمل أكثر من ٩٥ بالمئة من السوريين المعارضين في الخارج، كاشفاً أن اللجنة ستجتمع في الأسبوع القادم حتى يكون لها دور في تعريف السوريين في الخارج بمرسوم العفو وأهميته.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مرجانة أن هذا المرسوم يجب أن يأخذ البعد الذي يستحق أن يأخذه وخصوصاً أن الدولة السورية تسعى إلى عودة اللاجئين إلى سورية، معتبراً أن التوقيت الذي صدر فيه المرسوم مهم جداً باعتبار أن الحقيقة أصبحت واضحة وأن السوريين الذين كانوا معارضين أصبحوا على يقين من هذه الحقيقة وبالتالي حان الوقت لأن يعودوا إلى وطنهم على مبدأ عفا الله عما مضى.

واعتبر مرجانة أن هذا المرسوم هو تحفيز لعودة اللاجئين، مشيراً إلى أنه في مؤتمر اللاجئين الذي عقدته وزارة الخارجية في الفترة الماضية نادينا بعودة اللاجئين إلى سورية وكان هناك مجموعات منهم عادوا ولكن ليس بتلك النسبة الكبيرة، متوقعاً عودة أعداد كبيرة من السوريين في الخارج بعد صدور مرسوم العفو.

وأشار إلى أهمية دور السفارات السورية في الخـارج بالتعريف بمرسوم العفو ومساعدة السوريين في الخارج، موضحاً أن وزارة الخارجية والمغتربين طلبت من سفاراتها استقبال طلبات من يعتقد أنه مشمول بمرسوم العفو ويرغب بالتأكد من ذلك بشكل رسمي وهذه خدمة إضافية للسفارات وما على المواطن السوري في الخارج إلا أن يقدم اسمه للسفارة للتأكد بأنه مشمول بمرسوم العفو.

> أتوقع عودة أعداد كبيرة بعد صدور مرسوم العفو

ورأى أن هذه خدمة إضافية للسفارات السورية لمساعدة المواطن حتى يعرف أنه مشمول بمرسوم العفو وهذا يشجع الكثير من السوريين في الخارج على العودة، لافتاً إلى أنه تواصل معه عدد من السوريين في الخارج على الرغم أنه قليل فوجههم إلى السفارات حتى يكون الرد بشكل رسمي باعتبار أن الإجراءات فيها سهلة وبسيطة ويستطيع أي مواطن في الخارج أن يراجع السفارة في الدولة الموجود فيها ويحصل على المعلومة الصحيحة.

وأعرب عن أمله أن يتم التعريف بالمرسوم بشكل أكثر بين المواطنين السوريين في الخارج مشيراً إلى أنه كل من ارتكب جريمة إرهابية لكنها لم تفض إلى وفاة إنسان مشمول ضمن مرسوم العفو وأنه يمكن أن يعود إلى سورية وهو مرحب به في بلده وكأن شيئاً لم يكن لأن الدولة في النهاية تعفو عن أبنائها.

وطلبت وزارة الخارجية والمغتربين من جميع البعثات والسفارات السورية في الخارج اتخاذ الإجـراءات اللازمة لوضع السوريين بصورة مضمون المرسوم رقم ٧ والإعلان عن جاهزية البعثة أو السفارة لاستقبال طلبات من يعتقد أنه مشمول بالمرسوم ويرغب بالتأكد من ذلك بشكل رسمي.

متابعة لما نشرته «الوطن».. الفاسدون في ثياب الخيّرين يتمددون ويعودون لمجلس الإدارة بانتخابات باطلة وثياب جديدة..!

محافظ الحسكة: يبطل الانتخابات بسبب المخالفات

يونس خلف

نشرنا يوم الأربعاء الماضي في جريدة «الوطن» مقالاً بعنوان: (فاسدون في ثياب الخيّرين) وأكدنا بالوثائق الفساد العلني المستمر في جمعية رأس العين الخيرية، وأوضحنا أنها رغم ذلك مستمرة على قيد الفساد لا بل أكثر من ذلك الفاسدون يراهنون على الاستمرار والعودة بعد أن تم استصدار قرار من وزير الشؤون الاجتماعية بحل مجلس الإدارة بناء على اقتراح محافظ الحسكة، وبعد أن تم توقيف المدير التنفيذي على ذمة التحقيق.

لن نتحدث اليوم عن تداعيات ما نشرناه لجهة التهديد والوعيد ولن نرد على الكلام الذي وصل من المنتفعين من فساد الجمعية والمفسدين من حماة الفساد.. إنما الرد اليوم هو أهم بكثير من المهاترات ولا يخلو الأمر أيضاً من المساومات اليائسة.

ردّنا سيظل ضمن مسار محاربة الفساد وأبعد بكثير من جعجعة الفاسدين ومن يستقوون ويحتمون بهم، لذلك يتلخص الرد بأن يعلم أصحاب القرار في وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الإدارية المعنية في الحسكة أن مجلس الإدارة المنحل بقرار من وزير الشؤون كان يراهن على العودة، وبالفعل تم تصنيع مناخ انتخابي للهيئة العامة للجمعية يوم الخميس الماضي حيث يعود الأشخاص أنفسهم الذين تم إعفاؤهم أو أشخاص آخرون بثياب غيرهم كي تستمر الشراكة في المنفعة بينهم.

الانتخابات التي جرت في مقر المركز الثقافي في الحسكة تعتبر باطلة وفقاً لما حصل من مخالفات أولها وجود أسماء في أوراق انتخابية أقل من سبعة وبذلك تعتبر باطلة وفقاً لقانون الجمعيات.

أيضاً وجود أشخاص في الهيئة العامة مكتومي القيد وشاركوا في الترشح والانتخاب وهم أعضاء في الهيئة العامة منذ عام ٢٠٢٠ ولتاريخه ومن بينهم نائب رئيس مجلس الإدارة.

ومن المخالفات التي تجعل هذه الانتخابات باطلة وجود أعضاء مستبعدين من الجمعية كلها بقرار من الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش منهم أمين سر الجمعية، ورغم ذلك تم تكليفه بمهمة أخرى وهي المدير التنفيذي في الجمعية.

وبعد التأكد من وجود المخالفات تم توجيه كتاب إلى محافظ الحسكة غسان خليل من قبل مجلس الإدارة المؤقت المكلف بتسيير أمور الجمعية وبدوره المحافظ خاطب مديرية الشؤون الاجتماعية بالحسكة بالموافقة على اعتبار الانتخابات باطلة بسبب المخالفات المذكورة.

والسؤال: كيف جرت هذه الانتخابات رغم كل هذه المخالفات؟ وأين وزارة الشؤون الاجتماعية من كل الذي حدث ويحدث؟ وهل يجوز السكوت عن الباطل إذا كانت الانتخابات باطلة؟

قلنا سابقاً: إن هذه الجمعية مستمرة على قيد الفساد وإن قرار وزارة الشؤون ظل مع وقف التنفيذ، وإنه تم تأخير تنفيذ بعض القرارات للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، ولم يبق إلا أن نعلم من يقف وراء هذه الجمعية من المفسدين والمنتفعين؟ وكيف استطاع المجلس المنحل بقرار من الوزارة أن يعود بثياب جديدة؟ وهل يجوز كسر الأقلام التي تكتب عن الفساد وتعطيل البوصلة التي كشفت الفساد وتراهن على الاستمرار في محاربته؟

أسرعوا إلى نسف هذه الانتخابات الباطلة، وتأسيس هيئة عامة ليست على قاعدة النسب والقرابة والانتفاع وإنما وفقاً لعنوان واسم الجمعية (الجمعية الخيرية للبر والإحسان برأس العين)!